



كلية الحقوق

قسم القانون التجارى

المشكلات القانونية المرتبطة بتداول الأوراق المالية

المقيدة ببورصة الأوراق المالية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة

من الباحث/ محمد محمود حمدى عبد اللطيف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

عضواً ورئيساً

الأستاذة الدكتورة/ سميحة القليوبي

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

عضواً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي محمد صالح

رئيس قسم القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

عضواً

المستشار الدكتور/ محمد الدمرداش

نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس الدائرة السابعة) دائرة المنازعات الاقتصادية

والاستثمار)

٢٠١٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسْتَقَىٰ فَكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }.

صدق الله العظيم

(سورة البقرة: الآية ٢٨٢)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وانصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير، وعظيم الامتنان إلى أستاذي العالم الكبير الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي محمد صالح رئيس قسم القانون التجارى والبحرى كلية الحقوق جامعة القاهرة، على كل ما بذله معى من جهد جهيد، وقبول الإشراف على رسالتى، وما تحمله من عناء قراءتها، وتصويبها عدة مرات، فله منى خالص الدعوات، وجزاه الله عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير أيضًا إلى والدتى وأهلى وإخوتى وأصدقائى، وكل من مد لى يد العون والمساعدة طوال الفترة التى استغرقتها هذا البحث.

- إلى نبع الحنان والعطاء.
- إلى من تحملتني صغيرًا وكبيرًا.
- إلى من غمرتني بدعائها.
- أُمِّي الغالية.
- أهدى إليك هذا العمل تقديرًا وعرفانًا.

المقدمة

يُعَد الاستثمار في البورصة من القنوات الرئيسية لتداول رموس الأموال وانتقالها من بلد لآخر، كما يُعَد من الوسائل الأكثر أماناً للإستثمار من جانب المدخر الذي يرغب في استثمار مدخراته، وليس له خبرة" أو قدرة" علي الإستثمار المباشر، وما يهم المستثمر في الحالات السابقة أن يأمن علي إستثماراته ومدخراته، وذلك عن طريق شعوره بوجود مجموعة قوانين تحكم عمل الجهات المؤثرة علي إستثماراته بدءاً من وقت إصدار الورقة المالية واستمراراً مع قيدها ثم تداولها، ووجود جهة رقابية تلتزم بتطبيق القوانين سالفه الذكر في إطار من الشفافية، والعدالة، والمساواة، وقضاء نزيه مستقل، يفصل في أي منازعة تنشأ بسبب هذا الإصدار أو القيد أو التداول.

وتظهر أهمية ما سبق في ظل نظام العولمة، وما تبعه من انتشار للشركات الدولية، ودخول بعض المستثمرين المحترفين في ممارسات التداول غير المشروعة في بورصات الأسواق الناشئة استغلالاً لقلّة خبرة المتعاملين

مستخلص الرسالة

يعد الإستثمار فى البورصة من القنوات الرئيسية لتداول رؤس الأموال وإنتقالها من بلد لآخر، كما يعد من الوسائل الأكثر أمناً للإستثمار من جانب المدخر الذى يرغب فى إستثمار مدخراته، وليس له خبرة أو قدرة على الإستثمار المباشر، وما يهم المستثمر فى احالات السابقة أن يأمن على إستثمارته ومدخراته، وذلك عن طريق شعوره بوجود مجموعة قوانين تحكم عمل الجهات المؤثرة على إستثمارته بدءاً من وقت إصدار الورقة المالية وإستمراراً مع قيدها ثم تداولها، ووجود جهة رقابية تلتزم بتطبيق القوانين سالفه الذكر فى إطار من الشفافية، والعدالة، والمساواة، وقضاء نزية مستقل، يفصل فى أى منازعة تنشأ بسبب هذا الإصدار أو القيد أو التداول، ولذلك تعرضنا فى هذه الرسالة لما قد يواجهه المستثمر أو الموضع من مشكلات قانونية.